

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تحية طيبة وبعد

عزيزي خالد يرجى الالتزام الكامل بالتعديلات

المراجعة الثالثة للجزء الاول من الرسالة:

1. للمرة الثالثة لم يتم تنفيذ ملحوظة تحويل الباب الأول إلي الباب التمهيدي أو الفصل التمهيدي وليس هناك ما يسمى بمبحث تمهيدي في أطروحة الدكتوراه لأنها تحتاج إلي أكثر من ذلك وبالنظر إلي كم المعلومات المذكور بعد عملية تحويل المعلومات المذكورة إلي أماكنه يتم التحويل إلي الفصل التمهيدي وليس الباب أول.
 2. لم يتم تنفيذ الملحوظة كاملة الخاصة بالتمهيد والتقسيم فتم تنفيذ التقسيم ولم يتم تنفيذ التمهيد فلا يجوز علي سبيل المثال أن انتقل من المبحث إلي المطلوب من غير تمهيد ولو فقرة تبين ما سوف اتحدث عنه في المطالب وهكذا.
 3. تم ذكر هذه الملحوظة مرتين ولكن لم يتم تنفيذها بالشكل الصحيح وهي (قبل البدء في بيان حقوق الملكية الفكرية المشمولة بالحماية في البيئة الرقمية وطبيعتها، يجب أن توضح ماهية البيئة الرقمية من خلال تعريفها وصورها وهي مشار إليها في البحث المرسل سلفا علي المودل بعنوان: الملكية الفكرية في البيئة الرقمية، وذلك علي سبيل المثال ويمكن الإستعانة بمراجع أخرى لتوضيح هذه الفكرة)، تم ذكرها تحت حقوق الملكية الفكرية المشمولة بالحماية في البيئة الرقمية، وهذا غير صحيح. سوف أوضح الصورة بشكل أعم ، نحن أمام موضوعين رئيسيين في هذه الأطروحة الموضوع الأول وهو البيئة الرقمية (البيئة الرقمية) وما تحتويه من جرائم سيبرانية، وتوجد مراجع لا حصر لها في هذا الشأن.
- والموضوع الثاني: الملكية الفكرية بصفه عامه دون ربطها بالحديث عن البيئة الرقمية، وتوجد أيضا الكثير من المراجع التي تتكلم في هذا الشأن.
- ثم يأتي بعد ذلك دمج هذين الموضوعين لنري حقوق الملكية الفكرية في البيئة الرقمية.
- ثم تأتي الحماية القانونية لحقوق الملكية الفكرية.
- بالطبيق علي ما تم في الرسالة نلاحظ عدم تناسق العنوان بما هو مكتوب في المضمون، كما تم دمج الأربع موضوعات سالفة الذكر في باب واحد، وهذه الموضوعات لا نستطيع عمل ذلك فيها لأنها موضوعات رئيسة وما بعد ذلك موضوعات تكميلية.
- وبالتطبيق العملي وضعت ما هية حقوق الملكية الفكرية كمبحث تمهيدي وجعلتها تسبق الإطار العام لإساسيات حماية حقوق الملكية الفكرية وهذا غير صحيح.
- ما المقصود من الإطار العام لأساسيات حماية حقوق الملكية الفكرية ؟ المقصود بذلك هو أن تتكلم عن هذه الحقوق دون ربطها بالبيئة الرقمية، فلا تكون بالتالي الفصول والمباحث والمطالب والفروع مخالفة لذلك وهو ما تم فعل عكسه .